

The efforts of the Bank of Algeria to strengthen financial inclusion in Algeria in the face of the spread of the pandemic (covid-19)

جهود بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي بالجزائر في ظل انتشار جائحة (covid-19)

صاري إسماعيل *

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-

البريد الإلكتروني: ismail.sari@univ-setif.dz

بن يحي نسيمة

مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية.

البريد الإلكتروني: benyahia.nassima@univ-medea.dz

هوارى عبد القادر

مخبر الشراكة والاستثمار في م ص م في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-

البريد الإلكتروني: Abdekader.haouar@univ-setif.dz

تاريخ الوصول: 2022 / 10 / 13 تاريخ القبول: 2023 / 05 / 03 تاريخ النشر على الانترنت: 2023 / 06 / 01

Abstract: Through this research paper, we address the main issue of the importance of financial inclusion and the role of the Bank of Algeria (Central Bank) in its promotion in the light of the spread of the Corona pandemic and the its concomitance with a series of negative oil shocks. Through this, we aim to shed light on; In light of the current global economic situation; On the importance of financial and digital inclusion at international and local levels. Many governments around the world have put financial inclusion strategies on the agenda of most governments as a top policy priority. We also aim to diagnose the reality of financial inclusion in Algeria, as well as the efforts of the Central Bank of Algeria to broaden the base of financial inclusion and digital financial services. We relied on the descriptive analytical approach by adjusting concepts related to the research elements, and the statistical approach by data collection and tabulation with in-depth analysis, to arrive at the results.

We concluded that the financial inclusion indicators in Algeria indicate a significant deficiency in the generalization of banking products and services, and have remained far from the level of global and even regional developments, which obliges the Bank of Algeria to develop a comprehensive reform strategy under control. by a time plan, through which it reliably deals with weaknesses in a more effective and efficient manner.

Keywords: financial inclusion; Bank of Algeria; Corona pandemic.

Jel Classification Codes : G28; E52; I1

الملخص: نعالج من خلال هذه الورقة البحثية الإشكالية الرئيسية المتمثلة في أهمية الشمول المالي ودور بنك الجزائر في تعزيزه في ظل انتشار جائحة كورونا وتلازمها مع سلسلة الصدمات النفطية السلبية. نهدف من خلال ذلك إلى تسليط الضوء؛ في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن؛ على أهمية الشمول المالي والشمول الرقمي على المستوى الدولي والمحلي. إذ وضعت العديد من الحكومات حول العالم استراتيجيات للشمول المالي ووضعه على جدول أعمال معظم الحكومات كأولوية سياسية رئيسية. كما نهدف إلى تشخيص واقع الشمول المالي في الجزائر، وكذا جهود بنك الجزائر المركزي في توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية. اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال ضبط المفاهيم المتعلقة بعناصر البحث، والمنهج الإحصائي من خلال جمع البيانات وتبويبها مع التحليل العميق لها، وصولاً إلى النتائج. توصلنا إلى أن، مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تشير إلى وجود نقص كبير في تعميم المنتجات والخدمات المصرفية، وبقيت بعيدة عن مستوى التطورات العالمية وحتى الإقليمية، بما يتطلب من بنك الجزائر وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح مضبوطة بخطة زمنية، يعالج من خلالها مواطن الضعف على نحو موثوق وبوسيلة أكثر كفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ بنك الجزائر؛ جائحة كورونا.

تصنيف JEL: I1; E52; G28

مقدمة:

في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، بات واضحاً الاهتمام العالمي بالشمول المالي والشمول الرقمي على المستوى الدولي والمحلي. إذ وضعت العديد من الحكومات حول العالم استراتيجيات للشمول المالي ووضعه على جدول أعمال معظم الحكومات كأولوية سياسية رئيسية، وتم إعطاء أهمية كبيرة لتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية خاصة الرقمية منها وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي المصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية. وذلك في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الذي عرف إغلاقاً واسعاً للأسواق وتقييداً غير مسبوق لحركة السلع والأفراد، مما حتم على الحكومات والأفراد ضرورة التوجه نحو الخدمات الرقمية. بهذا احتل الشمول المالي موقع الصدارة في تحديات استدامة نشاط المؤسسات في ظل انتشار فيروس كورونا وتحقيق النمو والمحافظة على فرص العمل.

في الجزائر، عمل بنك الجزائر المركزي على إعداد تعليمات تطبيقية تهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي والشمول الرقمي في الجزائر. تتعلق بالشروط العامة والخاصة الضرورية للاتفاقية، وكذا بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية. وفي ظل التزايد الكبير للطلب على السيولة مع انتشار جائحة كورونا، حث بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية على إلزامية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع استخدام الشيكات

والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية، وعلى الوسطاء المعتمدين اتخاذ إجراءات عاجلة لدى التجار من أجل تزويدهم بأجهزة الدفع الإلكتروني بغرض الحد من استخدام النقد بأكبر قدر ممكن. بهذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع الشمول المالي والشمول المالي الرقمي في الجزائر، وما هي جهود بنك الجزائر لتعزيزه في ظل انتشار جائحة كورونا؟

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية أعلاه، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية الشمول المالي والشمول المالي الرقمي؟

- ما هو واقع الشمول المالي والشمول المالي الرقمي في الجزائر؟

- ما هي جهود بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل انتشار جائحة كورونا؟

أهداف البحث: تحدف من خلال هذا البحث إلى الوقوف على أهمية الشمول المالي والشمول المالي الرقمي لكل الأعوان الاقتصاديين، وكذا جهود بنك الجزائر في هذا المجال وفرص تعزيز الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية بتدليل وتجاوز للصعوبات والعراقيل المعترضة لذلك، بما يتماشى والوضع الاقتصادي الراهن مع انتشار جائحة كورونا على المستوى العالمي وحتمية الإغلاق وتقييد حركة الأفراد وكذا السلع.

محاور البحث:

1- أساسيات الشمول المالي:

2- الأبعاد الراهنة لتأثيرات جائحة كورونا وجهود بنك الجزائر لتعزيز

المالي في مواجهة الجائحة؛

الشمول

3- الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول

(Findex 2017)؛

المالي

4- تحديات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي؛

1. أساسيات الشمول المالي:

1.1. مفهوم الشمول المالي والشمول المالي الرقمي: عرف البنك الدولي الشمول المالي أنه عبارة عن وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسؤول ومستدام (بن رجب، 2018، صفحة 2). ووفقا لتقرير للأمم المتحدة، فإن الشمول المالي هو توفير مستدام للخدمات المالية بأسعار معقولة لإدماج الفقراء ضمن الاقتصاد الرسمي (United Nations, 2016, p. 2).

كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثق عنها الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. أما التثقيف المالي فهو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي لهم (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، صفحة 2، 3).

لسد الفجوات المتبقية في الشمول المالي، يمكن للخدمات المالية الرقمية مع الرقابة والإشراف الفعالين، توسيع نطاق وحجم الخدمات المالية الضرورية. إذ توفر التقنيات الرقمية طرقاً ميسورة التكلفة ومريحة للأفراد والأسر والشركات للادخار وتسديد المدفوعات والحصول على الائتمان وخدمات التأمين (World bank Group, 2020, p. 1).

ويمكن تعريف الشمول المالي الرقمي على أنه الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين والمحرومين. حيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء وتقديمها بمسؤولية وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات. للشمول المالي الرقمي ثلاثة مكونات رئيسية (Kate & Timothy, 2015, p. 2):

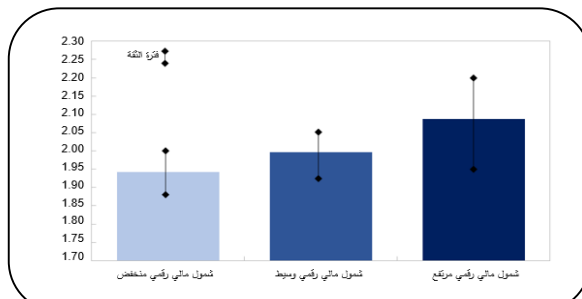
- منصة المعاملات الرقمية؛

- وكلاء البيع بالتجزئة: بإمكانهم تمكين العملاء من استخدام النقود الالكترونية؛
- جهاز وصول العميل. يمكن أن يكون الجهاز المستخدم رقميًا، مثل هاتف محمول وسيلة لإرسال البيانات والمعلومات أو أداة، مثل بطاقة الدفع التي تتصل بجهاز رقمي.
- قد لا يكون هناك تعريف مباشر للشمول المالي، لكن هناك خصائص متعددة لهذه الظاهرة حددتها العديد من الدراسات وهي (Oksana & Evgeny, 2018, p. 46):
- **الوصول:** يعني سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها، مثل الودائع المصرفية، والائتمان، والتأمين، وما إلى ذلك، لجميع المشاركين في الاقتصاد.
- **الاستخدام:** ويعني الاستخدام النوعي للخدمات المالية، هل تم استخدامها على نطاق واسع من قبل الجميع، بما في ذلك الفقراء لإحداث تحسن في رفاهيتهم الاقتصادية.
- **الجودة:** أي جودة الخدمات المالية المتاحة وكيف تتناسب مع احتياجات العملاء.
- **الرفاه:** أي إمكانية زيادة الرفاهية من خلال استخدام الخدمات المالية.

2.1. أهمية الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي فيما يلي (عودة لفته و عواد حسن، 2019، صفحة 84):

- **تعزيز جهود النمو الاقتصادي:** أثبتت الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل والوصول للتمويل الكلي. كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة، بالإضافة أنه يسهم في توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- وقد صاحب الشمول المالي الرقمي ارتفاع في نمو إجمالي الناتج المحلي. فأتثناء الإغلاقات العامة المترتبة على جائحة كورونا، سمحت الخدمات المالية الرقمية للحكومات تقديم دعم مالي سريع وآمن لمن يصعب الوصول إليهم من الأفراد ومؤسسات الأعمال، وساعد هذا على تخفيف التداعيات الاقتصادية وقد يعزز التعافي الاقتصادي.

الشكل رقم (1): تأثير الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي (% من الناتج الوطني)



Source: Ratna Sahay, and other, 2020, p: 28.

- **تعزير استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام الأشخاص للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ. وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكثر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

- **تعزير قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** توسيع انتشار الشمول على مستوى الأفراد، وتحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

- **تنمية النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من تنمية هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات الالكترونية التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. فزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، بالإضافة إلى أن تنمية المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

- **دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق

لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال. وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك فقط، إنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التاجيري، وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وبهذا فإنه من المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات الذكية. وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي الرقمي. (عبد الله و وآخرون، 2016، صفحة 17، 18).

3.1. أبعاد الشمول المالي: تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستفادة المالية للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. وقديما تم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولكن توفر الخدمات المالية لا تساوي مفهوم الشمول المالي لأن الفرد قد يستبعد نفسه من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر إمكانية الحصول على هذه الخدمات.

وقد أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي مؤخرا (Global Partnership Financial Inclusion) أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل هذا المسعى واتفق أعضاء (GPIFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي (بدر عجور، 2017، الصفحات 10 - 14):

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من

المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ).

- **الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

- **تعزيز جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية وكان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

4.1. المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي: يعتمد نجاح جهود الشمول المالي على توفر عدد من المقومات الرئيسة من بينها توفر أنظمة كفاءة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول، حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات للفئات غير المشمولة. حيث تتيح للمؤسسات المالية على وجه الخصوص التغلب على تحديات عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى إجحام البنوك عن توفير التمويل للقطاعات التي لا تتوفر لديها ضمانات بنكية وسجل ائتماني ممتد زمنياً، يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإقصاء المالي (هبة و زايدي، 2020، صفحة 19).

في هذا الإطار، تبدو الحاجة ملحة لتعزيز الجهود المبذولة في الجزائر لتوفير الدعائم الكفيلة بتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون لتقديم مجموعة من التدخلات الداعمة للشمول المالي. فنطاق شمولية أنظمة الاستعلام الائتماني للفئات المستهدفة لا يزال محدوداً، إذ لا تتعد نسبة السجلات الائتمانية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة 5% في المائة من إجمالي السجلات الائتمانية المتوفرة. من جانب آخر، تعتبر نظم الإقراض المضمون وسجلات الأصول داعماً رئيساً لتوجيه التمويل للفئات غير المشمولة مالياً.

- **مستوى التثقيف المالي:** يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة. وفق نتائج استبيان متخصص تجريه مؤسسة "ستاندرد أند بورز" عن التثقيف المالي شمل أكثر من 150 ألف شخص في 140 دولة، اتضح

أن مستويات الإلمام بالثقافة المالية يصل إلى أكثر من 50% في البلدان المتقدمة، في حين تنخفض النسبة إلى 37% في البلدان النامية. لذلك يتزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي.

- بيئة الأعمال: تلعب بيئة الأعمال المتطورة دوراً كبيراً في زيادة مستويات الشمول المالي، حيث تساعد بيئات الأعمال المرنة التي لا تفرض قيوداً على ممارسة الأعمال، على زيادة كل من جانبي الطلب والعرض الخاص بالخدمات المالية وتشجع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها لجمهور عريض من المستفيدين. كما أن سهولة بيئات الأعمال تساعد على تأسيس المزيد من المشروعات وزيادة مستويات الطلب على الخدمات المالية.

- تعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية: ويقصد به تحسن نفاذ شرائح المجتمع للخدمات المالية في إطار الانتشار الآمن والسليم للابتكارات المالية الحديثة، وفي هذا السياق تبنت مجموعة العشرين جملة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، وتمثل هذه المبادئ في (عادل عبد العزيز، 2022، صفحة 18، 19):

القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر.

التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل/ خدمات الإيداع والائتمان، والدفع، والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.

التطوير: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

التمكين: العمل على محور الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضاً على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.

المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى

التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر، وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة، ومحاوله تجاوزها.

إطار العمل: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وغيرها.

وتكمل المبادئ الجديدة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالإدماج المالي المبتكر لعام 2010 والتي كانت حاسمة في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة الشمول المالي وتحفيز إجراءات السياسات الأولية. وتستند هذه المبادئ إلى هذا النجاح وتعكس التطورات الهامة التي حدثت على مستوى القطاع المالي من أجل الشمول المالي. وتشمل المبادئ الثمانية التالية (عادل عبد العزيز، 2022، صفحة 20، 21):

- **تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي:** يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشاملة، من خلال تنسيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وخطط العمل.
- **التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي:** حيث يتعين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة.
- **توفير البيئة الهواتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي.**
- **توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشمول المالي الرقمي:** لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، خاصة المناطق الريفية المحرومة.
- **ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك:** وذلك من خلال وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات.
- **تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي.**

- **تسهيل وسائل التعريف بالعميل للخدمات المالية الرقمية.**

- **رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمي.**

- 5.1. معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:** توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:
- **عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية:** وهو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية. إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل

منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.

- **عدم الحاجة لوجود حساب:** يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية، وأن تخفيف القيود على امتلاك هذه الحسابات وتخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنهم ليسوا في حاجة لها.

- **أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات:** كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسبب بعد المصارف والمؤسسات المالية، وعدم امتلاكهم للوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية.

- **اعتبارات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة:** يلعب عامل الثقة دور أساسي في تعزيز الشمول المالي. وذلك، فإن ضعف الثقة بالتعامل بالمعاملات المالية والمصرفية كأحد الأسباب لعدم امتلاكهم لحساب مالي، كما أن الأسباب الدينية التي تحرم التعامل مع بعض الخدمات المصرفية، والتي حالت دون حصولهم على حساب في مؤسسة مالية رسمية، إلى جانب التثقيف الذي يلعب دورا أساسيا.

2- الأبعاد الراهنة لتأثيرات جائحة كورونا وجهود بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في مواجهة الجائحة:

لقد تعدت تداعيات جائحة فيروس كورونا على المشروعات والقطاعات، وبدأت هذه التداعيات بضعف الإمدادات، وانخفاض حجم الإنتاج، والمبيعات، وحدوث الارتباك، والتعثر المالي، وفقد قوة العمل، وقد تمتد تداعياتها وتأثيراتها إلى الإفلاس، والإغلاق الكامل، وفي هذا تتعدد السيناريوهات، كما تتعدد ردود الأفعال. كتشجيع إقراض المشروعات، وإصدار قواعد إجرائية وفنية جديدة، لتيسير منح أصحاب هذه المشاريع والقروض المناسبة، مع وضع آليات للتعامل مع التعثر المالي بأسلوب يتناسب معها.

لذلك فإن تعزيز الشمول المالي الرقمي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء. كما أن قرارات مكافحة كورونا يعزز الشمول المالي والتحول الرقمي، حيث تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار الفيروس في اتجاه الأفراد لاستخدام المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراءات المعاملات اليومية دون الحاجة للذهاب إلى البنك. وهكذا، برزت خلال أزمة كورونا أهمية الشمول المالي للأفراد والمؤسسات إلى جانب ضرورة استخدام مزايا التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي من أجل قضاء المواطنين حاجاتهم المالية والمصرفية عن بعد. ولذلك، من المرجح أن تعزز القيود على حركة الأفراد من التكنولوجيا الرقمية

كإحدى دعائم الشمول المالي. كما أنه يمكن أن يساعد تعزيز الشمول المالي في مواجهة تداعيات كورونا عن طريق تسهيل وصول المساعدات المالية الحكومية إلى الأفراد والشركات المتضررة من الفيروس. ويتم ذلك بسهولة إذا كانت الدولة تتمتع بدرجة كبيرة من دمج الأفراد في النظام المصرفي.

أصبحت الخدمات المالية الرقمية، تعد واحدة من الضروريات التي توفر مسارا لكثير من إجراءات الإغاثة الحكومية الموجهة للاقتصاد الحقيقي، وبوجه خاص للمواطنين الذين لا يستطيعون الوصول إلى الحسابات المصرفية، إلى جانب العمال غير الرسميين. في هذا السياق، ساهمت جائحة كورونا على زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية. ولأجل التقدم بوتيرة أسرع نحو الوصول الشامل إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها بدءا من الوصول إلى خدمات الدفع، وإلى الاستخدام المكثف للمدفوعات الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، لاسيما المدخرات والائتمان، الاستثمار والتأمين. تحتاج البنوك المركزية والسلطات العامة إلى الانتباه إلى عوامل التمكين الحاسمة: البنية التحتية المالية والرقمية، المنصات الحكومية، والإطار القانوني الملئ (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 18، 19).

في الجزائر، تندرج ضمن أحكام التشريع الجزائري وفق المواد 119 و 119 مكرر 1 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، إلزامية مبدأ الحق لجميع المواطنين في فتح حساب بنكي وحماية المستهلك، وذلك بإلزام كل البنوك والمؤسسات المالية بتزويده بالمعلومات الخاصة بالتسعير والشروط المطبقة على المنتجات المالية التي تعرضها للجمهور. بالإضافة إلى أنه في النظام 13-01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، فإن الخدمات المصرفية ينبغي للبنوك أن تقدمها مجانا بهدف تعزيز الشمول المالي للطبقات الأكثر هشاشة (بنك الجزائر، 2014، صفحة 132). كما يسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الذي رفض له طلب فتح حساب أن يتصل بمصالح بنك الجزائر، اللذين بدورهم يعينون بنك يلزم بفتح الحساب. وفي مجال عصرة أنظمة الدفع، فقد أدخل بنك الجزائر نظامين للدفع بين البنوك، يتعلق الأمر بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور (بنك الجزائر، 2014، صفحة 143).

في هذا السياق، وفي ظل التزايد الكبير للطلب على السيولة، مما يدل على الزيادة في استخدام النقد من طرف زبائن البنوك في إطار معاملاتهم أو لتغطية مشترياتهم. حث بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية على إلزامية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع زبائنهم على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، لاسيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية. وحث الوسطاء المعتمدين على (بنك الجزائر، 2020، صفحة 2):

- الشروع في اتخاذ إجراءات عاجلة لدى التجار من أجل تزويدهم بأجهزة الدفع الإلكتروني بغرض الحد من استخدام النقد بأكبر قدر ممكن؛
- منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن؛
- استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية: الشباك الآلي للأوراق النقدية (GAB) الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB) والدفع بالبطاقات البنكية؛
- تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) بدون تكاليف إضافية؛
- قام بنك الجزائر بخفض نسبة متطلب الاحتياطي القانوني الإلزامي من 10% إلى 6%، وسعر الفائدة الرئيسية من 3.75% خلال عام 2019 إلى 3%. كما أعلن عن تخفيف نسب الملاءة والسيولة والسماح للبنوك بتمديد آجال سداد مدفوعات القروض بدون الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة. إضافة إلى تشجيع المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة، وتشجيع الخدمات المالية الممولة بواسطة الصيرفة المتوافقة مع الشريعة والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بما (01/18، 02/18) (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 19)؛
- تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل ودفعها للأفراد والمؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة؛
- تخفيف المواعيد التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذة من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة.

3- الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex 2017):

تُظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 43% من البالغين في الجزائر يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية خلال عام 2017، مقابل 50% في عام 2014 و33% في عام 2011. والغالبية العظمى من مالكي الحسابات، لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة. أما على المستوى العالمي فإن 69% من البالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول خلال عام 2017، مقابل 62% في عام 2014 و51% في عام 2011. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية. كما أنه في الجزائر يوجد 16.5% من إجمالي البالغين ليست لديهم حسابات مصرفية. وقد اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام

2017 على سؤال البالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن أسباب ذلك. وفي الجزائر كانت الأسباب الأكثر شيوعاً (بسبع و طهراوي، 2021، صفحة 10):

- فقد أشار 21% إلى أنهم لا يمتلكون أموالاً تستدعي استخدام حساب في مؤسسة مالية؛
- أشار نحو 4% إلى التكلفة وُبعد المسافة؛
- وأفاد 12% أنهم لا يمتلكون حساباً لأن أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل؛
- وأكد نحو 9% على نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي؛
- ورأى 7% إلى عدم حاجتهم للخدمات المالية؛
- فيما برر 5% ذلك بالتزامهم الدينية.

الجدول رقم (1): تركيبة الشمول المالي في الجزائر حسب (Findex 2017)

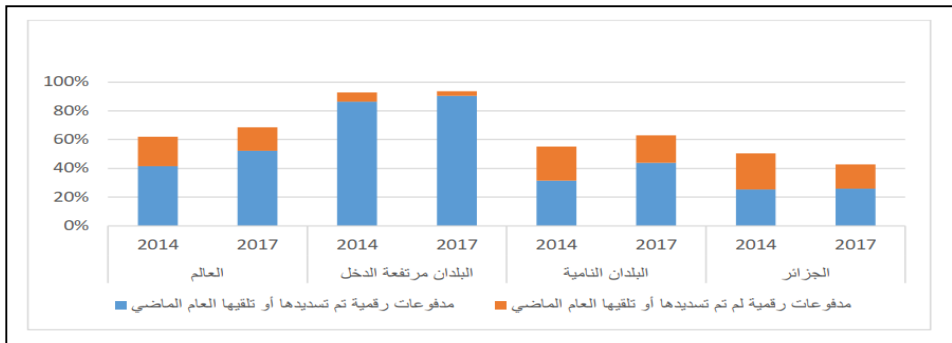
الجزائر	ذكور	إناث	المجموع
	56%	29%	43%
الشمول المالي للأفراد البالغين	7 058811.2	5 546208.8	12 605020
الإقصاء المالي للأفراد البالغين	16 735980		
المجموع للأفراد البالغين	29 341000		

Source:- Global Findex database 2017.

- World Bank, 2017.

يعبر الإقصاء المالي عن ضعف الوصول إلى الخدمات المالية؛ أي ترك نسبة أكبر من السكان بدون خدمات مالية (3, Godfrey & Francois, 2020, p. 3). أما فيما يتعلق بالمدفوعات الرقمية أفاد تقرير (Findex 2017)، أن 26% من البالغين في الجزائر، بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي. وفي البلدان مرتفعة الدخل، بلغت النسبة 91% من البالغين مقابل 44% في البلدان النامية.

الشكل رقم (2): استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية

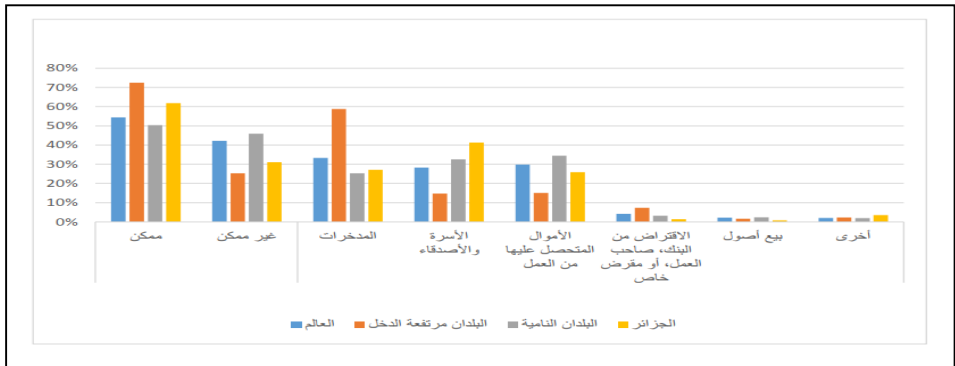


Source: Global Findex database.

على اعتبار أن ادخار الأموال، وإمكانية الحصول على الائتمان، وإدارة المخاطر المالية هي جميعاً جوانب رئيسية للشمول المالي. إذ توضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، أنه في الجزائر كانت نسبة الادخار 39% وهي قريبة من المتوسط في البلدان النامية. كما أن نسبة الاقتراض من المصادر الرسمية للبالغين كانت 4%، و23% من مصادر الاقتراض الأخرى.

وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى التمويل في الحالات الطارئة، فقد أفاد المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي 2017، معظم المشاركين في البلدان مرتفعة الدخل أفادوا بأنهم سيعتمدون على المدخرات، فيما أفاد معظم المشاركين في البلدان النامية بأنهم سيلجأون إلى الأسرة أو الأصدقاء أو سيحصلون على أموال من عملهم. وفي الجزائر، أفاد 41% منهم بأنهم سيلجأون إلى الأسرة أو الأصدقاء، و 27% بأنهم سيعتمدون على المدخرات و 26% بأنهم سيحصلون على أموال من عملهم.

الشكل رقم (3): الحصول على التمويل في الحالات الطارئة



Source: Global Findex database.

4. تحديات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي:

باعتبار بنك الجزائر بنك البنوك وهو السلطة المشرفة على البنوك والمؤسسات المالية، فإن مسؤولية تعزيز الشمول المالي تقع على عاتقه كاملة، فهو الذي يمنح تراخيص الاعتماد وهو الذي له صلاحية سحب هذه الاعتمادات، كما أنه هو من يسهر على تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته. بهذا فإن على بنك الجزائر تجاوز التحديات المعيقة لتوسع وتعزيز الشمول المالي، والمتمثلة أساساً في:

1.4. دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية تحتية مالية ومصرفية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية. وبهذا فإن متطلبات الشمول المالي ليس رهينة فقط بوجود إطار قانوني و تنظيمي، إذ لا بد من وجود بنية تحتية مصرفية متكاملة وممتينة تسمح لكل شرائح المجتمع الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية.

تتماز البيئة المالية في الجزائر، بضعف البنية التحتية المالية من خلال ضعف بنية الاتصالات ومحدودية المعاملات الالكترونية، بعيدا عن مواكبة التطورات المصرفية الحديثة، وكذا ضعف التشريعات والقوانين المناسبة لتنظيم الأعمال الالكترونية.

2.4. تنمية رأس المال البشري في القطاع المالي والمصرفي: يعبر رأس المال البشري عن المعارف والكفاءات المكتسبة لدى الفرد والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي فتحسن من إنتاجيته. كما يمكن الاستثمار فيه عن طريق التعليم والتدريب. وحمية الاستثمار في رأس المال البشري كونه يعتبر من أبرز عناصر الإنتاج والمتحكم بما وذلك لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية وكذا أساليب الإنتاج الحديثة.

3.4. زيادة معدل الكثافة المصرفية: ويعني عدد البنوك المتاحة لخدمة 10 ألف من السكان. ويحسب كالتالي: (عدد فروع البنوك | عدد السكان) * 10,000، وكلما زادت قيمته عن 1 دل ذلك على تواجد مقبول للمصارف. وكلما انخفض عن 1 كلما دل على أن عدد البنوك غير كافي؛ وبالتالي لا تصل الخدمات المصرفية إلى شرائح معينة من الأفراد. ويمكن مؤشر الكثافة المصرفية من قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة معينة بما يوفر من خدمات مالية دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالة، إضافة إلى أن هذا المؤشر يبين قدرة البنوك على تعبئة الادخارات. إن شبكة الوكالات البنكية في الجزائر بقي محدود جدا، فقد بلغ 1604 وكالة سنة 2017، وحوالي 60% منها وكالات لبنوك عمومية، أما المؤسسات المالية فهي أقل انتشارا بكثير، حيث بلغت 95 وكالة حسب تقرير بنك الجزائر 2017. وتبقى مراكز البريد أكثر انتشارا بحوالي 3214 وكالة حسب نفس التقرير. أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة (بنك الجزائر، 2018، صفحة 69). كل هذا يحتم على بنك الجزائر إعادة النظر في إستراتيجية النشاط المالي والمصرفي في الجزائر.

4.4. تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية بالاعتماد على الخدمات المالية الرقمية: تستخدم الخدمات المالية الرقمية أو الالكترونية لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي كما أن الخدمات المالية الرقمية تتمتع

بتكلفتها المنخفضة، وبما يقلل التكلفة النهائية على غير المشمولين في النظام المالي وبما يساهم في زيادة اندماجهم في قاعدة الشمول المالي، كما تساهم في تذليل العديد من العقبات.

تعرف الجزائر ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية، حيث توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات البنكية (CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الالكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن (رجال الأعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة. مع ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها، بالإضافة إلى غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

5.4. تنوع المنتجات المالية وتطويرها: إن الحلول المصرفية والمالية الذكية قد تعزز مستويات الشمول المالي، على سبيل المثال، أن الصحة والتعليم من القطاعات التي تشكل النسبة الأكبر من القطاعات الأخرى لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية، ما يجعل إيجاد منتجات وخدمات تتماشى مع متطلبات واحتياجات الزبائن المستهدفين أحد العوامل المعززة لمستويات استخدام الخدمات المالية، كما أن توفير خدمات الاقتراض قصيرة الأجل وبمبالغ محدودة وبتكلفة معقولة قد يجذب العديد من المقترضين من خارج النظام المالي، بالإضافة إلى ابتكار أدوات مالية جديدة محفزة لكل فئات المستهدفة.

وقد بات لزاما على البنوك الجزائرية؛ نظرا لحدة المنافسة التي أصبحت تواجهها؛ تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات البنكية تجمع فيها ما بين التقليدي والحديث، كالاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية، الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الحماية من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف... الخ.

6.4. وضع برامج للتثقيف المالي: التثقيف المالي حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات المالية والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها من خلال توفير المعلومات وتنمية مهارات وثقة الأفراد في الخدمات المالية، ويجب مراعاة الخبرات المنخفضة لدى تلك الفئات عن طبيعة وكيفية استخدام الخدمات المالية المختلفة. ويعد ضعف الوعي والثقافة المصرفية بمثابة العامل الأقل تأثيرا لأنه عامل غير هيكلي، لذا يمكن معالجته واحتوائه بالحملات الإعلانية.

7.4. توسيع العمليات المالية والمصرفية الإسلامية: تعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب على تقنية التمويل بمنتجات المالية الإسلامية إلا مؤخرا، على الرغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل الذي يزداد حدة من جراء توالي الصدمات النفطية والانكشاف الاقتصادي. رغم المزايا التي توفرها مثل هكذا منتجات، حيث تمنح حلولاً متميزة لجمع الادخار واستخدام هذه المدخرات في برامج التنمية، وتوفر الأدوات المالية الإسلامية، قنوات جديدة تتوافق مع قناعات الناس السائدة في المجتمع، فضلا عن الحصول على عائد مجزي بعيدا عن معدلات الفائدة التقليدية، إضافة إلى كون مخاطرها أقل مقارنة مع أدوات الدين التقليدية لكونها تكون محمية بأصول حقيقية.

ويمكن أن تمنح هذه الأدوات المتلائمة مع الشريعة، الحلول المناسبة للحكومة لاستعادة الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية، والتي عجزت عن استقطابها رغم التدابير السابقة، ويمكن عن طريق هذه الأدوات الإسلامية أن تجمع مليارات الدولارات المتداولة في السوق الموازي أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية، مما يساهم في تعزيز الناتج الداخلي الخام خاصة في هذه الفترة الصعبة، كما تمكن الحكومة من تخفيف الضغوط المتعلقة باللجوء إلى مؤسسات الإقراض الدولية، وتوفر من جانب آخر تمويلات بالعملية المحلية للمشاريع المبرمجة أفضل من تأجيل إطلاقها لما يخلفه ذلك من مخاطر ومنها خفض الوظائف.

إن ضرورة استعمال الموارد المالية التي يقدرها المختصون بنحو 40 إلى 60 مليار دولار متداولة خارج الأطر الرسمية، وهو ما يجنب الجزائر اللجوء إلى السوق الخارجية للاستدانة، ولهذا الغرض يمكن للحكومة أن تحول القرض السندي بدون فائدة، إلى صكوك سيادية وفق الشريعة الإسلامية. والتي تعد أحد أهم آليات للصيرفة الإسلامية وأكثرها تداولاً عبر العالم، ويكون هذا بمثابة الانطلاقة الفعلية للتعاملات المالية الإسلامية التي تحضر لها الحكومة منذ مدة (بن خالدي، أكرام، و دوش، 2019، صفحة 93).

نرى أن اعتماد الجزائر على الأدوات المالية الإسلامية، أفضل وأنجع لها من الاعتماد على القرض السندي أو التمويل غير تقليدي أو الاستدانة الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية، مع ضرورة المضي نحو تعميم الصيرفة الإسلامية، وذلك بعدما عرفت إقبالا كبيرا ونجاحا في البلدان الآسيوية والأوروبية.

إن عملية وضع إستراتيجية للشمول المالي تتوقف على العديد من العناصر وأهمها نتائج المسوحات والدراسات الميدانية التي يجب تشمل كل فئات المجتمع بهدف تحديد مستوى الوعي والتثقيف المالي لدى الأفراد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة. وحسب بيان محافظ بنك الجزائر، بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020 فإن بنك الجزائر يعمل على (بنك الجزائر، 2022):

- وضع إستراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية بغرض إشراكها في هذه المبادرة، خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية؛
 - المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح السياسة (العربية) الجديدة، وهذا يتطلب تجميع وتنسيق كل الجهود المبذولة؛
 - التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل؛
 - أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق حتى يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين هناك.
- في هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي تشمل:
- تكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني بفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة استجابة لبنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين، وللتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية و ضمان الودائع؛
- وقد وقع بنك الجزائر مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) المتواجدة بالبحرين، والتي تُعنى بوضع معايير التمويل الإسلامي، في إطار جهودها الرامية لتعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر، بموجب هاته الاتفاقية، يهدف بنك الجزائر إلى العمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تدعم تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر. بتنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي، في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة وغيرهم. تغطي اتفاقية بنك الجزائر مع "أيوفي" إمكانية الاعتماد والاعتراف بالمعايير الصادرة عن أيوفي من طرف الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بالجزائر بالإضافة إلى الاستفادة من برامج بناء القدرات (بنك الجزائر، 2022، ص: 1).

وتشجيعاً لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكترونية...)، تحفيزاً للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير نقدية من جهة ودفع البنوك على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مساهمة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

نتائج وتوصيات البحث:

- إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي تركز عموماً على أساسين اثنين، أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها. وعلى بنك الجزائر أن يركز على هاذين المحورين. كما أن لبنك الجزائر دور هام يضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة، وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافز لتوسيع نطاق عرض الخدمات المالية الرقمية وتوفيرها بتكلفة ميسورة، وتوليد مزيد من الطلب عليها بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين الأفراد والمؤسسات؛
- إن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تشير إلى وجود نقص كبير في تعميم المنتجات والخدمات المصرفية من خلال مؤشر الكثافة المصرفية، مما يشير على ضعف مستوى أداء القطاع المصرفي من منظور توسيع الشمول المالي في الجزائر؛
- إن تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وتمكين البنوك الجزائرية من اكتساب المقومات التنافسية لمواجهة التحديات التي فرضتها تغيرات البيئة المصرفية على المستويين الداخلي والخارجي، وعليه فإن أي جهد للإصلاح والتطوير يجب أن يصب في اتجاه تحديث وعصرنة آليات تسيير البنوك الجزائرية من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية، مستفيدين في ذلك من تجارب دولية رائدة؛
- في الجزائر نجد، الرقمنة المالية والتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك نظم الدفع الإلكتروني والشمول المالي، بقيت بعيدة عن مستوى التطورات العالمية وحتى الإقليمية، بما يتطلب من الحكومة وضع جدول أعمال للإصلاح يتخذ منظوراً استباقياً استشرافياً شاملاً، ويعالج مواطن الضعف بتخصيص موارد كافية في الميزانية لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والأمن الإلكتروني للتخفيف من المخاطر الرقمية الجديدة على نحو موثوق وبوسيلة أكثر كفاءة وفعالية؛

- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري العديد من التحديات كانتشار الإقصاء المالي، ضعف البنية التحتية الرقمية، انخفاض خدمة الانترنت وارتفاع تكلفتها، تفضيل استعمال النقد، ضعف الدعم الحكومي للبنية المعلوماتية، محدودية الأطر التي تنظم ويحمي المعاملات الالكترونية، إلى جانب ضعف كل من مستوى التثقيف المالي وتطوير بيئة الأعمال. مما يستدعي تبني إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة هذه النقائص وإنجاح التحول إلى الاقتصاد الرقمي.
- على بنك الجزائر ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة، وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تطوير البنوك الجزائرية والارتقاء بالعنصر البشري، من خلال التدريب والتكوين المستمر، وكذا إنشاء المعاهد المتخصصة وتطوير البحث العلمي في المجال المالي والمصرفي؛
- على بنك الجزائر وضع إستراتيجية تفصيلية واضحة وشاملة لتوسيع الشمول المالي، تعمل على تحديد الأدوار لتحقيق الأهداف بشكل مسبق. وذلك من خلال:
 - إعداد تشريعات وقوانين خاصة بتأمين وتعزيز الثقة بالمعاملات المصرفية الإلكترونية، تماشياً مع تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية.
 - التعريف بالمنتجات المصرفية ومميزاتها عبر الإنترنت، عن طريق القيام بحملات ترويجية، وتسهيل إجراءات اقتنائها لزيادة الوعي المصرفي الإلكتروني، وتشجيع المتعاملين على التعامل بها؛
 - السعي لإنشاء قطاع مصرفي جزائري يتبنى التكنولوجيا المالية، في قادر على تحقيق شمول مالي أفضل، وخفض تكلفة الخدمات، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، وإدارة الهوية الرقمية وجمع البيانات حول المخاطر، مما يجعل أداء القطاع أكثر تطوراً وقادراً على مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية. وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال؛
 - يجب أن تكون عملية بناء وتنفيذ الإستراتيجية مقرونة بخطة زمنية؛ بعد تجميع بيانات شاملة عن كافة محاور الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتشير التجارب الدولية أن عملية بناء إستراتيجية للشمول المالي تتراوح بين سنة ونصف إلى ثلاث سنوات.

قائمة المراجع:

- Godfrey, N, & Francois, T. (2020). The distributional impact of access to finance on poverty: evidence from selected countries in Sub-Saharan Africa. *Research in International Business and Finance* , 52, 3.
- Kate, L., & Timothy, L. (2015). Digital Financial Inclusion: Implications for Customers, Regulators, Supervisors, and Standard-Setting Bodies. *BRIEF* , 2.
- Oksana, K., & Evgeny, P. (2018). Analysis of factors affecting financial inclusion: Ecosystem view. *Journal of Business Research* , 46.
- United Nations. (2016). Digital financial inclusion: international telecommunication union (itu), issue brief series, interagency task force on financing for development. Retrieved from http://www.un.org/esa/ffd/wpcontent/uploads/2016/01/Digital-Financial-Inclusion_ITU_IATF-Issue-Brief.pdf.
- World bank Group. (2020). Digital Financial Inclusion: Emerging Policy Approaches. Washington:
- بن رجب جلال الدين. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي*، 2.
<https://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/communiquel8012022.pdf>، (2022)، بنك الجزائر.
- بنك الجزائر. (2020). مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس COVID-19. تاريخ الاسترداد جانفي، 2022.
- بنك الجزائر. (2018). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017. الجزائر.
- بنك الجزائر. (2014). التطورات النقدية والمالية لسنة 2014.
- جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي* ، 2.
- حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء. غزة، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة الإسلامية .
- رشا عودة لفته، و سالم عواد حسن. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق. *مجلة كلية مدينة العلم الجامعة* ، 11 (1).
- سمير عبد الله، وآخرون. (2016). الشمول المالي في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 18.
- صندوق النقد العربي. (2020). مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI). أبو ضبي: صندوق النقد العربي.
- عادل عبد العزيز. (2022). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، 2022 جامعة الدول العربية https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d5145994325373919b02bf8553.pdf
- عبد القادر بسبع، و دومة علي طهراوي. (2021). واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء (Findex 2017). المؤتمر الدولي الثاني: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، (صفحة 10). جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

- عبد المنعم هبة، وكريم زايدى. (2020). المنافسة المصرفية والشمول المالى فى الدول العربية. صندوق النقد العربى، 19.
- فضيل بن خالدى، انوى اكرام، و ليلى دوش. (2019). أهمية ودور الصكوك الإسلامية فى تمويل عجز الموازنة العامة حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 9 (العدد 1).
- مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية. صندوق النقد العربى ، 2؛ 3.